نقد النظرية الماركسية حول الدولة

روبير ترومبلي
جامعة كيبيك

ترجمة وتقديم فريسن فيصل

لائحة المواد

تقديم الترجمة العربية: فريسن فيصل

١ ـ البنيات الفوقية في النظرية الماركسية

٢ ـ نظرية الدولة عند كارل ماركس

٢,١ـ البيان

٢ـ٢ ـ الحرب الأهلية بفرنسا 1871

٢ـ٣ـ نقد برنامج غوتا 1875

٣ـ إنجلز : عمل رائد

٣ـ١ـ رسائل حول المادية التاريخية

٣ـ٢ـ ضد دوهرينغ

٤ـ لينين : عملية تلخيص

٥ـ التناقض الماركسي

تقديم الترجمة العربية: فريسن فيصل

تطرح مسألة الدولة الإنتقالية داخل المشاكل مشاكل عديدة. يحاول روبير ترومبلي طرح بعضها، فالماركسية تعاني العقم التام في تصور شكل للإنتقال من غير الدولة كشكل تنظيمي
كل المشاكل التي تطرحها هذه الفكرة اصبحت اليوم ظاهرة للجميع. في صحوتها المتأخرة، أي مابعد انهيار دول المعسكر الشرقي، ركزت التيارات الماركسية نشاطها أساسا حول إرجاع المصداقية لمشروع فقد كل ثقة، ناسية أن المشروع في حد ذاته يطرح مشاكل كبيرة رغم ما قدمه مفكرون كغرامشي أو لويس التوسير

إن الأفكار الأناركية التي دافع عنها ماركس بعد كمونة باريس ستبقى هامشية أمام فكرة الدولة الإشتراكية واسطورة اضمحلالها العفوي ولن يعتبرها الماركسيون إلا حماسا زائدا من طرف ماركس التنبؤات المتشائمة لباكونين وتحذيره لماركس أعطاهما التاريخ كامل المصداقية عقودا من بعد. تصوير الإتحاد السوفياتي كشكل مشوه من الإشتراكية لهو خطأ. كل التجاوزات التي عرفتها دول المعسكر الشرقي لها سند نظري داخل الماركسية. دول القمع التي رأت النور بعد ثورات عمالية عظيمة أعادت الى الواجهة فكر هيغل، سلطويته ومركزيته التي بنيت الماركسية عليها. لاشيء من داخل
معسكرات الشرق كان تجاوزا او تشوها. سلطة الدولة، مركزيتها وقمعها مع نشوء بيروقراطية ضرورية تجد سندا لها داخل نصوص الماركسيين
لا الحروب الأهلية ولا غياب الطابع الرأسمالي للإقتصاد قادرة وحدها على تفسير نهج أدى إلى خلق دول شمولية بإيديولوجية ماركسية، كانت فيا الطبقة التي صنعت التاريخ أولى ضحاياه ٠

نقد النظرية الماركسية حول الدولة

النظرية الماركسية حول الدولة تعاني الغموض التام. حول مسألتي المرحلة الإنتقالية و أضمحلال الدولة البروليتارية, يظهر لنا المفهوم الإقتصادوي الذي تتبناه نحو البنيات الفوقية. عبر دراسة بعض النصوص الكلاسيكية سنحاول إظهار كيف أن الإنحراف التوتاليتاري للدول الإشتراكية هو نتيجة لعجز عن طرح مشكلة تبقرط الدولة وعن الإيمان الأسطوري باضمحلالها التلقائي. هذه النظرية بقية عمياء تجاه نتائج تركيز كل السلط في يد دولة, الشيء الذي تؤيده بصراحة. إنه استكمال لفكرة هيغل عن الدولة الشمولية ٠

١ ـ البنيات الفوقية في النظرية الماركسية

رغم تفسير متأخر للتأويل الإقتصادي للماركسية عبر إنجلز، ورغم تصريحات من ماركس نفسه، بكل تأكيد تبقى نواة صلبة من الإقتصادوية متجدرة في الماركسية، تختزلها جملة " التحديد كآخر فعل ". يبقى التساؤل حول البنية الفوقية ، الذي سيأخد أهمية كبيرة من غرامشي إلى التوسير، مطروحا داخل مسلسل تجديد الماركسية في القرن العشرين، لكن يتعلق الأمر هنا بمفكرين تبقى أهميتهم نسبية مقارنة مع الإختزالية العنيفة لشخص كستالين . إذا كانت الإقتصادوية تظهر لكثير من أصبح يأخدها تسليع العلاقات الإجتماعيةالماركسيين و الليبراليين كنظرية معقولة للعلاقات الإجتماعية فإن ذلك ليس إلا نتاج للأهمية الكبيرةالتي أصبح يأخدها تسليع العلاقات الإجتماعية

توجد لدى ماركس إزدواجية كبيرة بين مفهوم تطوعي ومفهوم حتمي للتاريخ . إذا كتب حول البروليتاريا أنه : " عبر حركتها المشتركة....هي من شروط تحررها الأولى ". داعما بذلك مفهومه لصراع الطبقات ك" محرك للتاريخ "، وذكر في الرأسمال أن الأنماط الإقتصادية ليست إلا تعبيرا عن العلاقات الإجتماعية المحددة، فإننا نجد بكتاباته أكبر أشكال الوضعية القحة. كتب أن " تطور التكوين الإقتصادي لمجتمع ما هو مشابه لمسيرة الطبيعة وتاريخها..." حيث نعاين نوعا من الحتمية الإقتصادية الشديدة التصلب
هذه الحتمية ستظهر أكثر في كتابات نضجه حول الإقتصاد السياسي، لكن ماركس لم يهمل أهمية استقلالية السياسي، الصراع والوعي الطبقي في كراساته ودراساته التاريخية ٠

يوجد تذبذب في كتابات الماركسيين الأوائل بين ماهو وضعي طبيعي: حركة التاريخ مرتبطة فيه أساسا بتطور قوى الإنتاج ومسيرتها تتبع بالضرورة المراحل المرتبطة بتحول أنماط الإنتاج. وإرادوية ثورية حيث الإرادة والوعي الطبقيين يلعبان دورا مهما ٠
الماركسيين " التابعين" حاولوا مصالحة الأمرين باستعمال خاص للديالكتيك حيث سيميزون بين القطب المحدد للتناقض (الإقتصاد كمحدد أخير) وقطبه المهيمن (الصراع والوعي الطبقي كعامل مهيمن). لكن هذا " التحايل " النظري يخفي المشكل أكثر من أن يقدم حلا له؛ الإقتصادي سيخرج منه بشرعية كبيرة واستقلالية البنية الفوقية ستبقى هامشية ٠
لاحظ ماركس هذه الصعوبة، بالنسبة له علاقة الصراع الطبقي بنمط إنتاج معين هي علاقة دفع إلى الأمام أو جر إلى الوراء: التاريخ له اتجاه (رأسمالية ـ اشتراكية ـ شيوعية) وتأثير الأفراد على التاريخ هو إما دفع أو إعاقة الحركة المرتبطة لكن المستقلة للإقتصاد. هذا الحل يدفع إلى درجة أخرى الإزدواجية: لماذا سنناضل إذا مادامت سيرورة التاريخ ستدفعنا إلى الإشتراكية؟ هذا الطرح هو الذي سيوصل إلى الإنحراف الإشتراكي ـ الديمقراطي (الأممية الثانية). وهو أصل المزايدة اللينينية التي تبقى دات جوهر أخلاقي: يجب القيام بالثورة لإيقاف معاناة الجماهير، وضع حد للإستغلال ومتابعة الطريق الماركسي. باختصار، يجب تحقيق النبوة. خط النضال هذا لا يقدم حلا للإزدواجية التي تحدثنا عنها ولا يقدم بديلا عن غياب نظرية استقلال الجانب السياسي ٠

٢ ـ نظرية الدولة عند كارل ماركس

عكس ما يظن هنري لوفيبر, طوّر ماركس و إنجلز نظرية للدولة تتماشى مع فكرهم. إنها لم تعرض بصراحة, هذا صحيح, لكن أليس هذا نفس الشيء بالنسبة للديالكتيك؟ الذي يصرح السيد لوفيبر بأهميته من داخل الماركسية. كما هو حال الديالكتيك يعاني مفهوم الدولة اللبس من داخل هذه النظرية. وعلى العكس يبقى مصحا لوفيبر عندما أشار أن النظرية الماركسية تنهار إذا فصلنا عنها الشيوعية كنهاية للدولة وللسياسة ٠
بشكل عام نستطيع القول أنه بالنسبة لماركس لا يجب التعامل مع الشيوعية كإنجاز فوري, عكس الإشتراكية الطوباوية. الوصول إلى الشيوعية يتطلب مرحلة إنتقالية في شكل دولة عمالية اشتراكية تقوم بدكتاتورية البروليتاريا و تهيأ اضمحلالها الذاتي. يجب إذا الفصل بين ثلاث مراحل

١ـ تدمير الدولة البرجوازية أو المرحلة الثورية
٢ـ الإشتراكية وديكتاتورية البروليتاريا أو المرحلة الإنتقالية
٣ـ الشيوعية : تتميز بالتجمع الحر للمنتجين وغياب التقسيم الطبقي للمجتمع

ما يطرح مشكلا بالنسبة لنا, نظريا و عمليا, هو الإنتقال من المرحلة الثانية الى الثالثة أي اضمحلال و إنتهاء الدولة ٠

٢,١ـ البيان

في بيان الحزب الشيوعي (1847 ـ 1848) نستطيع أن نقرأ أن البروليتاريا عندما تصل مرحلة السيطرة السياسية, سوف تنزع رأسمال البرجوازية"...لتركيز كل وسائل الإنتاج بين أيدي الدولة, أي البروليتاريا المنظمة في طبقة سائدة...". بدل نفي اشتراكية الدولة, دعا ماركس إليها. هنري لوفيبر نسب تأويل الإشتراكية هذا إلى لاسال, إنجلز وستالين. بنيّة ظاهرة لإنقاد معلمه ٠
ماركس إنتقد الموقف الأناركي حول إنهيار الدولة وكل أشكالها التنظيمية, داعيا بالنسبة ل " الدول المتقدمة " إلى مجموعة إجرائات لتقوية الدولة الثورية: تركيز السلطة بين أيدي الدولة, تملك الدولة للأرض, السيطرة على الملكية العقارية, إحتكار الدولة للقرض وللبنك الوطني, تسيير النقل وأخيرا التخطيط الإقتصادي والصناعي الممركز. حالة الإستثناء الوحيدة تخص قوات القمع (الجيش و الشرطة) بما أنه يفترض أن الطبقة العاملة بأكملها ستتحول إلى جيش ثوري يمارس المراقبة الإجتماعية مباشرة. وبما أن هذا " الجيش" يخضع لإدارة الحزب الشيوعي فإنه سيشكل بنية مزدوجة سلطتها الأخيرة تقع بين أيدي الحزب ٠
أي متنور سيرى هنا خطرا على الديمقراطية الشعبية التي تأخذ منها هذه الدولة شرعيتها. ماركس سيجيب فقط أن "...السلطة العمومية سوف تفقد طابعها السياسي". نصل هنا الى نقطة مهمة : كيف يمكن لسلطة عمومية أن لا تكون سياسية ؟ الجواب هو ما سيسميه ماركس عملية استخلاص مقلوبة. بما أن السلطة السياسية هي سلطة طبقة سائدة ووسيلة سيطرتها الدولة فإن البروليتاريا بتدميرها لنظام الإنتاج الرأسمالي تزيح "...شروط الصراع الطبقي, تختفي الطبقات بشكل عام, وفي نفس الوقت سيادتها الخاصة كطبقة". شروط اضمحلال الدولة و اختفاء الصراع الطبقي لا يظهر لها أي تحليل: التوقع الذي يقول أن البروليتاريا ستكون آخر طبقة في التاريخ يبقى غير مسنود. لكن له أصل في مخطوطات 1844 حيث تظهر البروليتاريا كأول طبقة شمولية في التاريخ, ستحرر الإنسانية لأنها لن تفقد شيء غير قيودها, كما رئاها هيغل فهي الطبقة الشمولية لذاتها وبذاتها, بحركتها الذاتية ستصبح طبقة واقعية وستحقق شموليتها. هنا تظهر الدولة كوسيط مؤقت يجسد الشمولية المستقبلية, لكن بما أنها شمولية موعودة فهي لن تصمد إلا بتقديم نفسها كشمولية محققة: هذا هو السر, بوفائه للميتافيزيقا الجدلية لهيغل (لكن مقلوبة) يتوقع ماركس اضمحلال البروليتاريا ودولتها ٠

نعرف أنه بالنسبة لماركس الشيوعيون "...لاتتناقض مصالحهم مع البروليتاريا " إذا الشيوعيون سيكونون منجزي الشمولية غير المحققة للبروليتاريا, أولا داخل الحزب ثم داخل الدولة. نرى بوضوح أن البيان الشيوعي يقدم مفهوما للبروليتاريا وللدولة بشروط نظرية تبقى فيها سيطرة نخبة " شيوعية " على المجتمع بأكمله بوساطة الدولة محتملة جدا ٠

٢ـ٢ ـ الحرب الأهلية بفرنسا 1871

سيرى ماركس في كمونة باريس التحقق الميداني لأطروحاته والتي ستهتز بشكل ملموس. بالنسبة له أصبحت الكمونة شكلا تنظيميا جديدا يعارض تماما مفهوم الدولة البروليتارية, المرحلة مابعد الثورية لم يعد يراها بالضرورة في شكل دولة. أصبح ماركس يقترب من الأطروحة الأناركية التي ترفض مرحلة الإنتقال على شكل دولة. بالنسبة لماركس الكمونة هي " شكل سياسي قابل للتعميم, ضد كل الأشكال الحكومية القمعية " سرها هو " أنها جوهريا حكومة الطبقة العاملة ...في جانبها التشريعي والتنفيدي ستعوض الكمونة كل أشكال الدولة ". نظريا تختفي الدولة الإنتقالية, الكمونة هي مرادف الشيوعية المحققة فورا. حول مسألة مراقبة الإنتاج الوطني مثلا يصرح ماركس أن الكمونة حاولت سحق احتكار " طبقة المهيمنين " عبر إعطاء مهمة إنجاز " الخطة المشتركة " للجمعيات التعاونية, وبحماس هتف ماركس " ماذا سيكون هذا سادتي, اليست الشيوعية, الشيوعية الممكنة ؟ ". بناء الكمونات سيكون إذا الشكل السياسي لسلطة البروليتاريا التي لم تعد تمر عبر " الدولة الإنتقالية" بل عبر إرجاع "...كل القوى التي امتصتها الدولة الطفيلية التي تتغدى على المجتمع وتعيق حركته " إلى الجسم الإجتماعي. هكذا فثورة الشعب المسلح ستزيل الدولة وستضع على الجنب نظرية الدولة الإنتقالية. نرى هنا لماذا بقي مشكل المرحلة الإنتقالية غير محسوم في بيان الحزب الشيوعي, في نقد برنامج غوتا وفي الرأسمال أيضا ٠

إنجلز في تقديمه للكتاب بدا مترددا أو بشكل آخر أكثر " ماركسية ". إذا كان موقف ماركس يميل إلى الإناركية, فذلك بالنسبة لنا ليس إلا نتيجة عمى وحماس ثوري تبع تحليله للكمونة. حسب إنجلز الكمونة " هذه السلطة الجديدة, فعلا ديمقراطية.." لا تجعل مفهوم الدولة الإنتقالية بدون أهمية, لأنه يجب ممارسة قمع ضد الطبقات السائدة القديمة حتى اختفائها. حتى يتم القضاء على بقايا النظام السابق يجب أن تستولي البروليتاريا على جهاز الدولة. بالنسبة لإنجلز ديكتاتورية البروليتاريا ستتحقق عبر جهاز دولة ٠
نشير هنا الى المشاكل العملية التي يطرحها هذا الموقف: لاشيء يضمن أن دولة مشكَلة سوف تستطيع أن تميز أعدائها الطبقيين الحقيقيين, ولا أن تمارس ديكتاتوريتها على هؤلاء دون غيرهم. لا في التاريخ ولا في منطق الدولة,كما هي محللة من طرف الماركسيين أنفسهم, يدفعنا إلى الإعتقاد أن الدولة الجديدة المشكَّلة ستختفي تلقائيا ذات يوم ٠
عمليا إنجذب ماركس في تحليله للكمونة نحو شيوعية المجالس وللديمقراطية المباشرة للمنتجين المتشاركين الأحرار, لكن إنجلز يذكرنا أنه في قضية القمع (و مشكل التنظيم كما سنراه من بعد) لا يكفي الطرح الأناركي لأن القمع قضية مهنيين. كان هذا أول أسباب انتصار أطروحة إشتراكية الدولة نظريا ثم على مستوى الممارسة فيما بعد ٠

٢ـ٣ـ نقد برنامج غوتا 1875

في نقد برنامج غوتا, رغم أن الدولة هي هذا التنظيم الكريه الذي يجب تدميره, لأن وظيفته هي قمع الشعب وتنظيم الحياة الإجتماعية بشكل سلطوي, فإنها ستبقى لوقت لأنه " بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي تقع المرحلة الثورية الإنتقالية بين هذا وذاك, الشيء الذي يتناسب ومرحلة إنتقال سياسي تصبح فيه الدولة ديكتاتورية ثورية للبروليتاريا ". حول هذا الإنتقال سيكتب ماركس أن علاقة دولة ـ مجتمع ستكون مقلوبة, الدولة ستصبح تابعة للمجتمع. لكنه سيبقى حذرا رافضا توضيح الوظائف الإجتماعية للدولة التي ستبقى في المجتمع الإشتراكي. ينقص ماركس هنا

التدقيق: يجب أن نعرف بأي معنى, تحت أيتها علاقات, وكيف ستصبح الدولة تابعة للمجتمع. نطرح أيضا التساؤل حول معرفة ماهي الوظائف الإجتماعية للدولة التي سيمارسها بدلها المجتمع الشيوعي؟ الماركسيون سيجيبون بأنهم ليسوا لا أنبياء ولا طوباويين. هذه الإجابة لا تسرنا لأنها تختزل الحركة في الضرورة التاريخية, والجماهير لها الحق في معرفة الطريق الذي ستأخده طليعتها ". ماعدا إذا افترضنا أن كل هذا داخل في باب الضرورة التاريخية وبما أنها كذلك فالحركة " السياسية والنظرية التي تقودها لم يعد لهما لازم ٠

في رسالة موجهة إلى بيبل حول النقد, يدقق إنجلز: ستبقى الدولة لكن فقط ك" جهاز مؤقت" موجه لقمع خصوم البروليتاريا," إنه لمن الأفضل تجنب هذه الثرثرة حول الدولة..." كتب إنجلز, لأن "...اليوم الذي يصبح فيه ممكنا التكلم عن الحرية, ستزول الدولة كماهي". هاهو تحليل جميل! لنفحص هذا المنطق. الدولة جهاز قمع والقمع يعني حرية أقل, كيف إذا لدولة البروليتاريا أن تكون دولة أي حاملة للقمع وفي نفس الوقت ليست دولة بالمعنى التقليدي لأنها ستحمل الحرية ؟ الإجابة هي أن دولة البروليتاريا ستكون دولة قمعية كباقي الدول لكن بهامش حريات موعود للطبقات الكادحة. بما أن هذه الحرية لن تكون مطلقة, لأن الدولة لا زالت متواجدة, فإن مشكل الدولة يستمر في التواجد. الإشكال يبقى قائما ٠

كمونة أو مجموعة, الشكل التنظيمي للإنتقال يبقى متجاهلا عند إنجلز. وعند ماركس يبقى الغموض بين " دولة " أو " كمونة ", الشكل السياسي لديكتاتورية البروليتاريا يبقى مظلما. بشكل عميق إمتنع ماركس التساؤل عن المرحلة الإنتقالية والتي يعتبرها ضرورية. المشكل المطروح هو واضح: كيف لدولة, قوة قمعية بالتعريف, أن تضمحل تلقائيا؟ لجأ ماركس إلى اقتصادويته البنيوية لمحاولة مقاربة الإجابة: الدولة لاتعبر إلا عن المجتمع المحدد في النهاية عبر البنية التحتية الإقتصادية (نمط الإنتاج, تقسيم العمل, تطور قوى الإنتاج...). لا نستطيع حسبه وصف الدولة ك" حقيقة مستقلة تمتلك بنيتها الذهنية والأخلاقية المستقلة ", هكذا عندما يتطور نمط الإنتاج الإشتراكي فإنه يدفع الى الإضمحلال الميكانيكي للدولة ٠
لانزال أمام عريضة من المبادئ: الإشتراكية تعني إضمحلال الدولة, إذا الدولة ستضمحل. يوجد لدى ماركس عجز عن تحليل استقلالية الدولة. بدون نظرية حول الدولة, بدون نظرية للإنتقال ستكون الماركسية غير جاهزة لمواجهة مشكلها السياسي الكبير: تحول ديكتاتورية البروليتاريا الى ديكتاتورية بيروقراطية للدولة ٠

٣ـ إنجلز : عمل رائد

إنه لمن المهم توضيح العلاقة القائمة بين البنية التحتية الإقتصادية والبنية الفوقية السياسية، في إطار العلاقة الامتساوية والامتوازنة لهاته البنى التي تُرجع اليها الماركسية إرتباط الدولة و اضمحلالها المحتمل بهدف تغيير" الشروط المادية للوجود". بشكل دقيق نتسائل ، كيف تعكس الدولة البنية الإقتصادية لمجتمع ما؟ حول هذه الأسئلة تظهر أهمية إجابات إنجلز ٠

٣ـ ١ـ رسائل حول المادية التاريخية

أدرك ماركس وإنجلز بشكل متأخر خطورة التأويل الخاطئ لأطروحاتهم حول الإقتصادي كمحدد أخير، هكذا كتب إنجلز

ماركس وأنا أيضا نتحمل جزء من مسؤولية الشباب الذين يعطون أهمية أكبر للجانب الإقتصادي. في وجه خصومنا أعطينا أهمية كبرى للعامل الإقتصادي الذي ينكرونه، ولم نجد دائما لا الوقت، لا المكان ولا الفرصة لإعطاء العوامل الأخرى، التي تشارك في هذه الحركة المزدوجة، مكانتها الازمة ٠

أن نجعل من الإقتصادي المحدد الوحيد لهو أمر " سخيف"،كتب إنجلز. مختلف عناصر البنية الفوقية تتدخل في مسار الصراعات التاريخية بل وتحدد شكلها عبر سلسلة من العوامل المختلفة (كالخصوصية الوطنية أو خصوصيات دولة معينة)٠ لكن الحركة الإقتصادية تصل دائما الى شق طريق كضرورة حتمية. حركة "رجوع ـ تأثير" البنية الفوقية على الإقتصاد، التوسير سيسميها" شدة التحديد" وهي عبارة تظهر ثانوية حركة " رجوع ـ تأثير" مقارنة مع الحركة المحدِّدة أي البنية التحتية الإقتصادية ٠
تولد الدولة من تقسيم العمل وتناقض مصالح الطبقات، مجتمع الطبقات يسطر للدولة مجموعة الوظائف الدائمة التي لا يستطيع الإستغناء عنها المجتمع، هكذا يكتسب ممثلوا الدولة مصالح خاصة ويطورون " قوة مستقلة جديدة " (إنجلز) ٠ المجتمع بأكمله يستحمل الضربة ـ المضادة للحركة المستقلة نسبيا لسلطة الدولة. نفس الشيء هو مجال الحق أيضا. " العنف أي سلطة الدولة هل هو الآخر قوة اقتصادية ". أراد إنجلز التفكير في التحليل المستقل للدولة من داخل الدينامية الإقتصادية إلا أنه لا يرى ذلك الا من داخل معطى الإقتصادي كآخر محدِّد ٠
القوى الإقتصادية تعطي للحركة التاريخية محتواها الأكثر واقعية، رغم أن هذه الأخيرة تبقى مجمل الوقت " غير واعية "، أما الفعالية الذاتية للدولة فهي مجرد شكلية، أي غير مهمة، مجرد احتمال، أي فقط ما يظهر على سطح الحركة التاريخية ٠ عندما يفحص انجلز التأثير الإقتصادي لسياسة الدولة يحصر دورها فقط في: إما أن تسير في اتجاه القوى الإقتصادية وبذلك تسرّع حركتها أو أن تعارضها وبهذا تحكم على نفسها بالإفلاس. يبقى إنجلز عاجزا عن رؤية حركة مستقلة للدولة، مشجعا الإقتصادوية التي أراد محاربتها؛ لا يكفي أن نؤكد وجود عوامل أخرى إذا كنا عاجزين عن إظهار تأثير كل عامل خاص (في هذا الإطار يمكن أن نتحدث بنفس المنطق عن الثقافة) واستقلاليته النظامية بدل إرجاعها دائما الى الإقتصادي كما نرجع موجودين إلى جوهر تواجدهم ٠

٣ـ ٢ـ ضد دوهرينغ

إذا كانت سلطة الدولة تشتغل بالعنف فذلك لأنها تؤمِن " الشروط الخارجية العامة لنمط الإنتاج" ،بما

فيها أولا السيطرة على الطبقات المستَغلة. إذا كانت الدولة تمثل عموم المجتمع ومصالح كل الطبقات فذلك على مستوى، أولا أنها أداة بين أيدي الطبقة المسيطرة التي تقدم مصالحها الخاصة على أنها شمولية، وثانيا لأن هذه المصالح الخاصة تتضمن بالضرورة عنصرا عاما ٠
" الدولة المعاصرة، حسب انجلز، تدفع العلاقة الرأسمالية إلى أقصاها، وعند الوصول إلى هذه النقطة تنقلب". ملكية الدولة توحي بالطابع الجماعي للإنتاج وبالطابع الإجتماعي لوسائل الإنتاج، وبذلك فهي تملك، حسب انجلز، الوسيلة الواضحة لتجاوز الرأسمالية ٠

عندما تستولي البروليتاريا على سلطة الدولة، سوف تحول الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الى ملكية الدولة (انجلز). وهذا العنصر الجديد بالغ الإيحاء " الدولة الإنتقالية" لن تكون فقط مالكة لجهاز قمع ولإدارة عمومية، بل وستكون مالكة لكل وسائل الإنتاج ٠ ماهذا التركيز العجيب للثروات و للقوة ! بتصريح كهذا لاندري كيف كيف يستطيع الماركسيون أن يصدقوا حتى الأن شيئا إسمه " إضمحلال الدولة ". لكن هناك ماهو أخطر : أنجلز يصرح في نفس النص بإمكانية تواجد رأسمالية جماعية للدولة، بل وأيضا رأسمالية بدون رأسماليين (مثال الشركات المساهمة)٠
المعادلة اصبحت بسيطة

دولة مالكة وحيدة لكل وسائل الإنتاج تصبح رأسمالية " جماعية "، أو رأسمالية بدون رأسماليين، بل وهذا هو شكلها بما أنها تحتكر أيضا سلطة القمع والسلطات الإدارية ٠ لاحظ الماركسيون ربما هذا، لكن بالنسبة لهم الأهم هو صراع الطبقات الذي هو أصل القضية؛ هكذا بالنسبة لهم تغيير نمط الإنتاج كافي لإختفاء الشروط الإقتصادية للتناقض؛ بدون طبقة مهيمنة سوف تختفي الدولة. هذا التحليل لا يأخذ بعين الإعتبارإمكانية ظهور طبقة بيروقراطية من داخل الدولة ٠

عقيدة الطبقة البروليتارية التي ستختفي لنفسها (لأن الطبقة المستَغَلّة ستصبح الطبقة الكونية أو الشمولية) تمكّن من تجاوز التساؤل الذي يفرض نفسه على تحليل إنجلز: الا يوجد خطر تحول الدولة البروليتارية إلى دولة رأسمالية " جماعية" تخدم مصالح مسييريها ٠

كتب إنجلز

أول فعل تظهر فيه الدولة كممثل لكل المجتمع هو الإستيلاء على وسائل الإنتاج باسم المجتمع وهو اٰخر فعل لها كدولة ٠
تدخُّل الدولة في العلاقات الإجتماعية يصبح هامشيا في كل المجالات إلى أن يدخل طبيعيا في سبات ٠
التحكم بالأفراد يترك المجال لإدارة الأشياء وعمليات الإنتاج. الدولة لا " تختفي" بل تتطفأ ٠

يقدم إنجلز نظرية اضمحلال الدولة هاته كبديل عن اشتراكية الدولة وعن النظرية الأناركية حول تدميرها. رغم هذا فهي تطرح مشاكل على مجموعة من الواجهات: أولا، أنه لتناقض كبير، من وجهة النظر الماركسية، معارضة " التحكم بالأفراد" و "إدارة عمليات الإنتاج"، لأن أولى اشكال استيلاب العمال هي غياب مراقبتهم المباشرة لتنظيم الإنتاج، لكن إنجلز يقدمها كمهمة تقوم بها الدولة وليس العمال؛ أي أن الدولة ستستمر في التحكم بالأفراد. ثانيا، نلاحظ أن طابع الملكية الخاص بالإشتراكية سيصبح ملكية الدولة، وعندما نعرف أن أشكال الملكية تعكس الحالة الإجتماعية بأكملها (لكل نمط انتاج شكل معين من الملكية) يجب ان نعترف أن ملكية الدولة تشكل نمط انتاج معين، ليس شيوعية ، يمكن أن يعيش شكلا من الإستمرارية والديمومة ٠

ثالثا، ما يميز البرجوازية هو إدارتها لعمليات الإنتاج ضد المنتِجين الحقيقيين أنفسهم ٠ شبح رأسمالية الدولة سيتطور بسبب تحويل السلطة نحو الدولة. رابعا، لا يشرح إنجلز كيف ستنسحب الدولة تدريجيا من كل مجالات تدخلها، ولا لماذا. فقط يقول أن هذا التدخل سيصبح " غير ضروري"، لكن كيف يصبحه؟

أخيرا، وهذا جوهر التساؤل، نتسائل ما الذي يضمن انطفاء دولة البروليتاريا؟ يجب انجلز أن ذلك راجع الى تطور الإنتاج وبشكل عام الى التحول من مجتمع الحاجة الى مجتمع الحرية ٠

قوانين ممارستهم الإجتماعية، التي كانت إلى حد الآن تنتصب امامهم كقوانين طبيعية، غريبة ومهيمنة، ستصبح مطبقة من طرف أفراد، بكامل وعيهم، كانوا الى حد الآن مستغَلين" كتب انجلز. يرسلنا انجلز الى الإنتاج المخطط كحل للإنتقال ٠

إنجلز يرسلنا الى التنظيم المخطط للإنتاج كوجه لهذا الإنتقال. هاهو المنطق الماركسي الدائري يشتغل من جديد: الدولة أداة السيطرة الطبقية ستختفي لأننا سنصل الى مجتمع بدون طبقات، وهو الوقت الذي تنطفأ فيه الدولة لأنها تصبح غير ضرورية. مفتاح هذا المنطق يوجد في :" تقسيم المجتمع الى طبقة مستَغلة و مستغِلة.....كان نتيجة للتطور الضعيف للإنتاج في الماضي". بما أن تخطيط الدولة للإنتاج سيسمح ، حسب الماركسيين، لقوى الإنتاج بالتحرر من قيودها؛ فإن المجتمع بأكمله سيكف عمليا على أن يكون مقسما إلى طبقات. وهكذا فإن الدولة الإشتراكية سيكون لها هدف التطوير العقلاني للإنتاج الى ان تصل مرحلة تصبح فيها غير ضرورية هاته الدولة. مرة أخرى يوصلنا المنطق الماركسي إلى تحليل اقتصادوي للعلاقات الإجتماعية وللتطور التاريخي. هذا المنطق الحثمي يتعارض و تطوعية منطق " الأفراد يصنعون تاريخهم الخاص في ظروف محددة "؛ ويعارض مفهوم الصراع الطبقي كمحدد للتاريخ. معزولا، هذا التحليل يسمح بالإنخراط في مفهوم غائي لا يتناسب مع الوعي بالطابع التاريخي المحدد للصراع الإجتماعي ٠

٤ـ لينين : عملية تلخيص

ترجع الى لينين عملية توضيح وتلخيص عناصر النظرية الماركسية حول الدولة. حاول لينين فك الغموض فيها والمصادقة ايضا على عناصرا الأساسية. أغنى لينين هذا المفهوم وأوضح نتائجه رغم المخاطرة في إظهار عيوبه ٠

نستطيع تلخيص مساهمته في " الدولة والثورة " في سبع أطروحات

١ـ الدولة نتيجة للتناقضات الطبقية

٢ـ الدولة تشغل العنف ولا تتواجد إلا بوجود رجال مسلحين

٣ـ الدولة جهاز استغلال طبقي

٤ـ الدولة البرجوازية ستختفي نتيجة ثورة بروليتارية عنيفة

٥ـ كل دولة تفترض وجود بيروقراطية ورجال مسلحين

٦ـ اختفاء الدولة البروليتارية المؤقتة بالضرورة سيكون عبر اضمحلال عفوي وتدريجي

٧ـ مرحلة الإنتقال أو الإشتراكية (أولى مراحل الشيوعية) تتميز بظهور " ديمقراطية جديدة

و "ديكتاتورية جديدة "٠

وصف الدولة هذا يبقى غير كامل، لا يذكر شيئا عن المهام الإيديولوجية للدولة (حسب غرامشي الدولة تشتغل بالتوافق أيضا)، عن دورها الإقتصادي، وعن علاقتها بالمكونات الوطنية. تحليلها يبقى منقوصا. وعلى العكس فهي تعرض بعض الملامح الشمولية للدولة: كحقل لصراع الطبقات، كحاملة للعنف، كضامنة للامساواة الإجتماعية لأنها تدافع عن مصالح الطبقات المهيمنة التي تسيطر عليها، رغم أنها الميدان الذي تتضارب فيه المطالب الشعبية، وأخيرا الدولة لا تستطيع القيام بمهامها الا بوجود بيروقراطية وجيش من المحترفين. التساؤل الذي يفرض نفسه هو ان هذه الملامح لاترتبط فقط بالدولة البرجوازية، إنه حال الدولة الفيودالية بل وحتى الدولة الإشتراكية ٠
المشكل الذي يطرح من جديد يرتبط بالأطروحتين الأخيرتين أي الإنتقال واضمحلال الدولة البروليتارية ٠

لينين يصف الدولة البروليتارية ب" شبه دولة " لأنه " لا تحتاج البروليتاريا إلا إلى دولة على وجه الإضمحلال، مشكلة بطريقة تبدأ فيها بالإضمحلال مباشرة ولا تستطيع غير الإختفاء ". هاهو ما نريد أن نراه ممكنا، لكن التوضيحات التي سيقدمها لينين بعيدة على أن تطمإننا. يصرح لينين أن هذه الدولة يجب ان " تنجز الإقتصاد الإشتراكي" ـ هذا مشروع مجتمعي في حد ذاته ولوحده ـ وكذلك أن "..تفرض..انضباطا من الحديد عبر سلطة دولة العمال المسلحين"....آلة الدولة ستتمول عبر الضرائب المحددة عبر المعايير الإجتماعية المطبقة. فيما يخص القوى المسلحة الدائمة، لينين يرى أن دولة البروليتاريا ليست بحاجة لجيش دائم بما أن الشعب المسلح هو الذي سيلعب هذا الدور(هذه الفكرة ستهمش من طرف البلاشفة امام الكارثة العسكرية للحرب الأهلية، بل أن تروتسكي وصل إلى حد تجنيد ضباط قيصريين لتسيير الجنود). فيما يخص الأدوار الأخرى للدولة بما أنه يجب ان تكون فقط ادارية، فهذا يوجب تواجد بيروقراطية منتخبة بتفويض محدد زمنيا وتحت المراقبة المباشرة لقوى

الثورة : طريقة التسيير هاته هُمشت مبكرا من طرف الجمهورية السوفياتية نتيجة للفوضى التي خلقتها. كل هذه الأمور لا تخدم مبدأ اضمحلال الدولة ٠

يوجد ماهو أهم: لينين يصل إلى حد الإعتراف بأن الدولة البرجوازية تبقى قائمة فيما يخص توزيع الثروة الإجتماعية. كتب " في النظام الشيوعي يبقى مؤقتا، ليس فقط الحق البرجوازي، بل والدولة البرجوازية بدون برجوازية". هذا يذكرنا بإنجلز. إذا كانت الدولة البروليتارية دولة برجوازية في الأول، مع افتراض أن الدولة البرجوازية دُمرت، فذلك سيشبه طائر العنقاء الذي سينبعث من جديد من رماده تحت النظام الشيوعي. لا وهم لدينا هنا حول أي اضمحلال عفوي للدولة ٠

جذريا يؤكد لينين هنا أن الدولة البروليتارية لن تكون، في الأول على الأقل، سوى دولة رأسمالية جماعية، وهو ما يقربنا من التحليلات المعاصرة التي تصف الدول الإشتراكية ب " رأسمالية الدولة "٠ في " الدولة والثورة" تظهر الدولة بوجه لم يخذل المثل الأعلى البيروقراطي والسلطوي لهيغل

تسجيل ومراقبة، هذا هو الأهم، بالنسبة للإنطلاقة وللتسيير اليومي للمجتمع الشيوعي في مرحلته الأولى. هنا يتحول كل المواطنون إلى عمال الدولة المشكلة من العمال المسلحين. كل المواطنين يصبحون موظفي وعمال " كارتل" وحيد هو الدولة ٠

لا يؤيد لينين شيئا سوى تدويل المجتمع بأكمله ،مركزية وتركيز كل السلط في يد الدولة وتسخير الشعب بأكمله للدولة. يزعم بعد هذا أنه يشتغل لأجل اضمحلال الدولة، إنه في الحقيقة وضع للأصول النظرية لأكبر دولة مركزية واستبدادية يتصورها العقل. هذه الدولة، كما رأيناه أعلاه ستكون برجوازية ! أهذا كابوس. لسوء الحظ لا: نجد في " الدولة و الثورة" تنبؤا بالإشتراكية " الواقعية"، وباشتراكية الدوة كما حاول تطبيقها الشيوعيون من داخل الإطارات الإجتماعية التي كانوا يسيرونها ٠

أكيد أن لينين، بعد انجلز، شطب " الإعجاب الخرافي بالدولة" الملازم للإشتراكية- الديمقراطية. أكيد أنه دعا إلى ديمقراطية عبر الشعب، أكيد أنه طالب ب" كل السلطة للسوفييتات" لكنه في نفس الوقت رفض انعقاد الجمع العام للسوفييتات لأن الأناركيين كانوا سيفوزون بالأغلبية، لن يتوانى عن قمعهم في 1921، عندما ثار بحارة كرونشتادت ضد " الديكتاتورية الماركسية". لا نستطيع الحكم على نظرية فقط من منطلق حسن النوايا، بل ومن خلال ممارستها ايضا. الماركسيون هم من علما هذا. مثال كرونشتادت هو ساخر جدا اذا ربطناه بما كتب لينين " ...انطلاقا من الوقت الذي تراقب فيه الأغلبية مستغِليها، تزول الحاجة إلى " سلطة متميزة" للقمع وهنا تبدأ الدولة في الإضمحلال"٠ ترتكز نظرية اضمحلال الدولة على فكرة ممارسة السلطة من طرف الشعب نفسه، التاريخ أظهر أن هذا ممكن جزئيا ولوقت قصير ملازم لأزمة فقدان للشرعية أو للسيطرة من طرف الطبقات العليا. عندما تتشكل دولة فهي لا تنطفأ، على العكس تنتصب " فوق" المجتمع الذي ولدت منه وتعكسه، تستقل، تتقوى وتلعب من بين أشياء أخرى دور القمع, الإستغلال وتسيير الصراعات الإجتماعية:أما أن تولد هذه الدولة من ثورة عمالية فهو معطى لا يغير شيئا ٠

٥- التناقض الماركسي

رفض ماركس تعريف الأشكال المستقبلية للإشتراكية، كان الخطأ الأكبر للنظرية الماركسية حول الدولة. داخل هذا الخطأ ستسقط " اشتراكية الدولة" التي وُصفت باحتشام ب" الإنتقالية" وغُطيت باسطورة اضمحال الدولة. حاولنا اظهار كيف أن هذا الغياب والعمى ليس هامشيا بما أنه مرتبط بالمبادئ الأولى للنظرية الماركسية حول الدولة. كماركسي حاول لينين، بعد انجلز، مجبرا تحديد

طبيعة الدولة البروليتارية " رغما عنه" كدولة ديكتاتورية اجتماعية متوحشة، مركزية وبيروقراطية. من هذا التعريف ووصولا الى نتائجه لن يحتاج الماركسيون إلا القيام بخطوة صغيرة ٠
لكن السؤال يبقى مفتوحا حول إمكانية تحقيق التسيير المباشر من طرف المجالس الشعبية. يمكن، كما رأته روزا لوكسمبورغ، تحقق دولة اشتراكية وديمقراطية وأن التشوه البيروقراطي للدولة الإشتراكية ليس إلا نتاجا لظروف الحرب، البؤس وللطبيعة شبه الفيودالية للمكونات الإجتاعية التي التحقت بالإشتراكية. إن النمودج الماركسي نفسه يهيأ لهذا التشوه. لا ننسى هنا التنبؤات السوداء لباكونين وتحذيره لماركس. تنبؤاته السوداء سوف تتحقق، وهل كان شيء آخر ممكن؟
التناقض هو أن نظرية القضاء على الطبقات أصبحت ايديولوجية طبقة مهيمنة جديدة وأداة لقمع الدولة. هذا تحقيق للفكر الهيغلي ولكونية بذاتها ولذاتها، لإدارة ومراقبة كاملة للمجتمع، للعائلة وللأفراد تحت هيمنة الدولة ك" كقوة حرة" وليست بتاتا جزء من الأفكار الأناركية التي طورها ماركس مع كمونة باريس ٠
ضعف النظرية الماركسية حول الدولة يكمن في أنها لا ترى تحول الدولة إلا كعملية تحول بسيط مرتبط بتطور البنى الإقتصادية التي يعتبرها الأساس. في هذا الإطار تبقى عملية قلب هيغل غير كاملة، بالنسبة له، أليست الدولة شكلا يتضمن محتوى: أي العقل المنطقي؟ الطبقة البروليتارية ستصبح مشابهة للوعي بالذات، جثة، تراجيدية، مدفوعة نحو تحقيق هذف سيكون في نفس الوقت قضاء عليها وتجاوز للذات فيما يتجاوز الواقع. ماركس سيبقى سجينا للبنية الميتافيزيقية للديالكتيك الهيغلي. ستترك الماركسية مسألة الإشتراكة، الدولة، الديمقراطية وأستقلال السياسي، أسئلة عالقة ٠

شعبة الفلسفة
جامعة كيبيك، مونريال